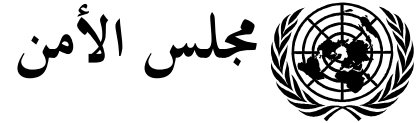


Distr.: General
29 January 2003
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، الذي قرر المجلس بموجبه إنشاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقارير في فترات منتظمة عن تنفيذ ولايتها. ويغطي هذا التقرير أنشطة البعثة والتطورات في كوسوفو، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، منذ تقريره المؤرخ ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ (S/2002/1126). ويشار، حسب الاقتضاء، إلى المسائل التي أبلغ بها مجلس الأمن في جلسته المعقودة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ وبواسطة بعثة المجلس الموفدة إلى كوسوفو وبلغراد، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (انظر S/PV.4643 و S/2002/1376). وتيسيرا للإحالة، صيغ التقرير حسب العناوين الواردة في جدول البعثة المقدم كمرفق لهذا التقرير.

ثانيا - أداء المؤسسات الديمقراطية

ألف - مؤسستا الحكم الذاتي المؤقتان

٢ - ظهرت إلى الوجود منذ سنة تقريبا مؤسستا الحكم الذاتي المؤقتان في كوسوفو، ألا وهما: الجمعية والحكومة. وخلال هذا الوقت، قدمت الحكومة إلى الجمعية ١٤ قانونا، من بينها ستة أقرت وأُرسلت إلى ممثلي الخاص لنشرها تمشيا مع أحكام الإطار الدستوري المتعلق بالحكم الذاتي في كوسوفو (انظر القاعدة التنظيمية للبعثة ٩/٢٠٠١ المؤرخة ١٥ أيار/مايو ٢٠٠١). ومن بين هذه القوانين الستة أربعة سنّت فعلا واثنان أُعيدا إلى الجمعية للنظر فيهما مرة أخرى، حيث أنهما لا يلتزمان بتقسيم المسؤوليات على النحو المبين في الإطار الدستوري ولا يحترمان حقوق الطوائف المبنية في تلك الوثيقة.

٣ - وقد اتخذ نقل المسؤوليات من بعثة الإدارة المؤقتة إلى المؤسسات المؤقتتين على مدى السنة الماضية صورتين، أولاهما هي نقل السلطة السياسية لاتخاذ القرارات المناسبة، وقد كان هذا النقل فورياً؛ وثانيتها هي نقل المهام التنفيذية من الموظفين الدوليين إلى موظفي الخدمة المدنية في كوسوفو، وهذا النقل كان تدريجياً. وقد تراوحت درجات التقدم في تولي المهام التنفيذية بين الوزارات المختلفة، كل حسب هيكلها التنظيمي وقدرتها على توظيف الأفراد المؤهلين والاحتفاظ بهم. وقد تأخر تعيين كبار الموظفين لأسباب عدة من بينها الصعوبات التي واجهت عملية تحديد المرشحين المناسبين الراغبين في قبول مرتب منخفض نسبياً، فضلاً عن تسييس الوظائف الكبرى بالخدمة المدنية. وهذا بدوره أضرّ تعيين موظفين آخرين بالخدمة المدنية. وقد ظل نحو ٥٠ في المائة من الوظائف الكبرى بالخدمة المدنية في كوسوفو شاغراً، الأمر الذي اقتضى بقاء الموظفين الدوليين في الوظائف التنفيذية ببعض الوزارات. وظل الموظفون الدوليون يؤدون مهام الأمين الدائم في وزارتين. وبحلول مطلع سنة ٢٠٠٣، كان قد تم توظيف الأمراء الدائمين الثمانية الباقين، ومن بينهم امرأة. وبحلول نهاية ٢٠٠٢، كان معدل الشغور العام ١٤ في المائة وأخذ موظفو الخدمة المدنية في معظم وزارات كوسوفو المبادرة باطراد فيما يختص بحل مشكلات العمل اليومي، وذلك مع تناقص الاعتماد على الموظفين الدوليين.

٤ - واستمرت الجهود لإنشاء خدمة مدنية متعددة الإثنيات، على الرغم من بقاء العقبات. ومن بين هذه العقبات محدودية القائمة الموحدة الشاملة لأسماء مرشحين من طوائف الأقليات، والشواغل الأمنية، وحالات التوتر بين أبناء الإثنيات المختلفة في أماكن العمل، والقيود المفروضة على حرية التنقل. ومن القيود الأخرى قيام بعض الوزارات والأحزاب السياسية الصربية (التي من قبيل المجلس الوطني الصربي) بوضع العقبات صراحة أمام طلبات أبناء طوائف الأقليات، لا سيما بالنسبة لوظائف الصحة والتعليم. واستمرت الجهود للتغلب على العقبات بوسائل تشمل، على سبيل المثال، التوسّع في خدمة النقل بالحافلات، التي أخذت تؤثر إيجابياً على رغبة أبناء طوائف الأقليات في العمل في بريشتينا. وشملت الجهود الإضافية المبذولة في هذا الصدد نشر إعلانات مناسبة في المنافذ الإعلامية الخاصة بالأقليات وإشراك أبناء تلك الطوائف في أفرقة التوظيف. وفي نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، قدم مكتب رئيس الوزراء إلى المكتب الاستشاري المعني بالطوائف خطته الأولية لتمثيل طوائف الأقليات في الخدمة المدنية تمثيلاً نسبياً.

٥ - وفي بداية سنة ٢٠٠٣، لم يزد متوسط تمثيل طوائف الأقليات في معظم الهيئات المركزية عن ٦ في المائة. وبلغ متوسط تمثيل طوائف الأقليات نحو ١٠ في المائة في الوزارات التي نقلت، ألا وهي وزارات التعليم والعلم والتكنولوجيا والزراعة والحراثة والتنمية

الريفية؛ والثقافة والشباب والرياضة؛ وكذلك في أمانة جمعية كوسوفو؛ وفي المجالات المحجوزة، أي في مديرية الشؤون الإدارية، ومكتب شؤون الطوائف، ومديرية الشؤون الريفية. وعلى النقيض من ذلك، لا يكاد يوجد أي موظفين من الأقليات (أقل من ١ في المائة) في ميدان المرافق العامة (الكهرباء، والمياه، والمواصلات السلوكية واللاسلكية). وعلى الصعيد البلدي، بلغ متوسط توظيف أبناء طوائف الأقليات في الخدمة المدنية ١٢ في المائة. وهذا يعزى أساساً إلى التوظيف داخل المكاتب الطائفية البلدية، نتيجة لتوجيه من البعثة، وليس داخل المؤسسات البلدية. وكانت أعلى نسبة للتمثيل في المؤسسات البلدية لمنطقة غنيلين، حيث سجلت أربع بلديات من خمس بلديات مختلطة مستوى توظيف معقول لأبناء الأقليات (١٢ في المائة). وكان مستوى تمثيل الأقليات في البلديات الأخرى أقل من ذلك بكثير، لا سيما في منطقة بتش.

٦ - وإجمالاً، نجحت الوزارات في استخدام مخصصاتها المدرجة في الميزانية لسنة ٢٠٠٢. وصلت الميزانية الموحدة لكوسوفو لسنة ٢٠٠٣، إلى ٤٨٩,١ مليون يورو؛ وقد اعتمدتها الجمعية في نهاية كانون الأول/ديسمبر؛ وهي تزيد بنسبة ١٩ في المائة عن ميزانية سنة ٢٠٠٢. وأتى ٩٥ في المائة من تلك الميزانية من إيرادات متولدة داخلياً. وخصص ٧٢ في المائة من ميزانية ٢٠٠٣ (٣٧٠ مليون يورو) للمسؤوليات المنقولة إلى مؤسستي الحكم الذاتي المؤقتتين (٣٤٢ مليون يورو) وللبلديات (٢٨ مليون يورو).

٧ - وكانت هناك عقبات في طريق نقل المسؤوليات تمثلت في عدم وجود القواعد والإجراءات المناسبة وعدم التقيد بالقواعد الموجودة، بما في ذلك قواعد العمل التنفيذي للحكومة، والإجراءات المكتبية للوزارات، وقواعد تفويض الصلاحيات المالية والإدارية لموظفي الوزارات، وقواعد المرتبات، والمبادئ التوجيهية المحاسبية. وقد أعدت البعثة مشاريع قواعد لبعض هذه المجالات كي تستخدم بصفة مؤقتة، كما شجعت الوزارات ذات الصلة على إعداد قواعد تدخل في نطاق اختصاصها.

٨ - واتسمت اجتماعات الحكومة وجلسات الجمعية قرب نهاية سنة ٢٠٠٢ بالرغبة المتزايدة في التعدي على الصلاحيات المخصصة للممثل الخاص، التي من قبيل صلاحية لتحديد بارامترات الميزانية، وذلك على حساب التركيز على الأمور الملحة التي تتحمل هاتان الهيئتان مسؤوليتهما فعلياً. وفي ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، ونظراً لرد الفعل الجماهيري المناهض لزيادة ضريبة الدخل، أصدرت الحكومة بياناً أعلنت فيه عدم مسؤوليتها عن الزيادة الضريبية، التي كانت قد وافقت عليها سابقاً في المجلس الاقتصادي والمالي، في منتصف تشرين الأول/أكتوبر. ودعت الحكومة في بيانها إلى إرجاء تنفيذ القاعدة التنظيمية ذات الصلة

(قاعدة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ٢٠٠٢/٤) ريثما يسن قانون الإدارة والمساءلة الماليين، وأوصت باستمرار الأسعار الضريبة ٢٠٠٢ حتى ذلك الوقت. وقدمت الحكومة، في جلسة طارئة عقدها المجلس الاقتصادي والمالي في ٢٤ كانون الثاني/يناير، جدولاً منقحاً لأسعار ضريبة الدخل الفردي. وقد أقر الجدول المنقح، الذي أبدى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي موافقتهما عليه بصفة عامة.

٩ - ورغم التزام المؤسستين المؤقتتين المعلن، لا سيما الحكومة، بالوفاء بالمعايير المرجعية، فإن بعض أعضاء مجلس الوزراء من ألبان كوسوفو قد تملصوا علانية من التزامهم بتلك المعايير في نهاية ٢٠٠٢، حسبما لوحظ في تقرير مجلس الأمن عن بعثته الموفدة إلى كوسوفو وبلغراد (S/2002/1376، الفقرة ١٩). وقد رأى البعض منهم أن وضع المعايير قبل المركز أمر غير فعال وأنه ينبغي استهدافهما سوياً في وقت واحد. بينما رأى البعض أن بعض المعايير لا يمكن تحقيقها دون تحديد مركز كوسوفو. وظل البعض الآخر يؤيد سياسة المعايير قبل المركز وإن أكد أن الكثير من المعايير قد تحقق بالفعل. ويرغم التشاور بشأن المعايير، لا تزال هناك في المؤسستين المؤقتتين ممانعة في الالتزام. وإذ دعت عدة رسائل وجهها ساسة بارزون من ألبان كوسوفو بمناسبة السنة الجديدة إلى تحقيق الاستقلال في سنة ٢٠٠٣. وقد أقرت غالبية زعماء صرب كوسوفو نهج "المعايير قبل المركز" واتخذت موقفاً حازماً مفاده أنه لا ينبغي التفاوض على المركز قبل تحقيق المعايير. إلا أن رئيس الوزراء الصربي دعا في كانون الثاني/يناير سنة ٢٠٠٣ إلى بدء المفاوضات خلال هذه السنة بشأن المركز النهائي.

١٠ - ومع بداية سنة ٢٠٠٣، كان من الواضح أيضاً أن هناك توترات متجددة بين الشركاء في تحالف ألبان كوسوفو، ذلك التحالف القلق منذ البداية، وكانت التوترات على وجه التحديد بين عصابة كوسوفو الديمقراطية من ناحية، وحزب كوسوفو الديمقراطي والتحالف من أجل مستقبل كوسوفو، من ناحية أخرى. وأدى الاعتقاد بوجود دوافع سياسية وراء أعمال العنف الأخيرة، التي راح ضحيتها أعضاء في عصابة كوسوفو الديمقراطية، إلى تعميق الفجوة بين الأحزاب الرئيسية وتفاقم التوتر الذي كانت حدته قد خفّت في وقت سابق.

١١ - وطوال سنة ٢٠٠٢، شكلت الجمعية، بمساعدة من مبادرة تقديم الدعم للجمعية المنبثقة عن "عنصر بناء المؤسسات"، الهياكل الأولية اللازمة لأداء البرلمان لمهامه. وقد شكلت ثمانية عشر لجنة؛ وزار أعضاء الجمعية برلمانات أخرى، من بينها البرلمان الأوروبي؛ وفي ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ اعتمدت الجمعية نظامها الداخلي، الذي تقوم البعثة حالياً باستعراضه لضمان تماشيهِ مع الإطار الدستوري. وبات واضحاً أن وجود ١٨ لجنة لـ ١٢٠

عضوا بالمجلس يعتبر عبئا ثقيلا وأن أعمال اللجان قد تستفيد من الدراية الفنية ومن جلسات الاستماع العامة. وهناك صعوبات كامنة تحول دون اشتراك نواب جماعات الأقليات الأصغر حجما في أعمال اللجان اشتراكا مناسباً، الأمر الذي يحد من اشتراكهم في العملية التشريعية في بعض المجالات.

١٢ - واستمر وقوع أحداث تجاوزت فيها الجمعية صلاحياتها. ففي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر اعتمدت الجمعية قرارا يرفض إدراج كوسوفو في ديباجة الميثاق الدستوري لاتحاد دولة صربيا والجبل الأسود، الأمر الذي اعتبرته الأغلبية الألبانية الكوسوفية حكما مسبقا على الوضع النهائي لكوسوفو. وفي كانون الأول/ديسمبر، أعاد ممثلي الخاص إلى الجمعية قانونا بشأن النشاط التجاري الخارجي، كان ينتهك الإطار الدستوري. وفي كانون الأول/ديسمبر أيضاً، رفضت البعثة مشروع قرار عن الاستقلال أعده التحالف من أجل مستقبل كوسوفو.

١٣ - وواصلت الجمعية إبداء إحجامها عن تلبية طلبات طوائف الأقليات حسبما اتضح من مشروع قانون التعليم العالي الذي أعاده ممثلي الخاص إلى الجمعية لإجراء مزيد من النظر فيه (انظر S/2002/1126، الفقرة ٤). وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، انسحب التحالف من أجل عودة صرب كوسوفو من الجمعية معللاً ذلك بوجود تمييز مستمر ملحوظ من جانب الأغلبية، ولا سيما رئيس الجمعية. وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير، صوت أعضاء التحالف بأغلبية ساحقة على العودة إلى الجمعية.

١٤ - وبدأت البعثة في إجراء رصد رسمي لإجراءات الجمعية لضمان امتثالها للإطار الدستوري والنظام الداخلي المؤقت، مع تركيز خاص على احترام حقوق الطوائف، ولإصدار توصيات من أجل اتخاذ إجراءات تصحيحية.

باء - بسط سلطة البعثة في أرجاء كوسوفو: ميتروفيتشا

١٥ - في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أقامت البعثة إدارتها في ميتروفيتشا الشمالية وبذلك مدت سلطتها في أرجاء كوسوفو بأسرها للمرة الأولى منذ نشرها في حزيران/يونيه ١٩٩٩. وذلك مهد له الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع السلطات في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والقاضي بوقف تمويل الهياكل الموازية، ومن بينها هياكل الأمن الموازية، ودعم تولي البعثة مقاليد المهام الإدارية، ومد نطاق عمل دائرة الشرطة في كوسوفو إلى ميتروفيتشا الشمالية. لكن هناك بعض المؤسسات التي لا تزال تتلقى تمويلاً من بلغراد، ولا سيما في قطاع الصحة.

١٦ - ومع تولي البعثة للسلطة، بدأت في تنفيذ الأحكام ذات الصلة من خطة النقاط السبع المتعلقة بميتروفيتشا التي وضعها ممثلي الخاص في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وبحلول

بداية ٢٠٠٣، تمركزت القوة الأمنية الدولية في كوسوفو وشرطة البعثة على الجسر بدلا من كان يطلق عليهم "مراقبو الجسر"؛ وتم نشر نحو ٢٠ ضابطا من دائرة الشرطة في كوسوفو بمنطقة ميتروفيتشا الشمالية، وهم يقومون حاليا بدوريات في الشوارع. وفي ٥ كانون الأول/ ديسمبر، تخرج ستة ضباط سجون من صرب كوسوفو من المدرسة التابعة لدائرة الشرطة في كوسوفو، وعينوا في مركز الاحتجاز بميتروفيتشا. وحتى الآن عُيِّن من أبناء صرب كوسوفو للعمل في الإدارة التابعة للبعثة ٦٠، كان معظمهم يعملون في إدارة البلديات في الفترة السابقة للصراع. وبدأ ٥٧ من هؤلاء المعيّنين العمل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وبحلول ٢٠ كانون الثاني/يناير، كان معظم المدرسين من صرب كوسوفو قد وقّعوا على عقود مع البعثة، ورغم ذلك لم يوافق أي من العاملين بالقطاع الصحي على مثل هذه العقود بعد. ونُقل مقر وكالة كوسوفو الاستثنائية إلى ميتروفيتشا الشمالية؛ وبدأ العمل في تسعة من المشاريع ذات الأثر السريع من بينها تركيب إشارات للمرور وتحديد المدارس.

١٧ - كما أُحرز تقدم في مجال سيادة القانون باستسلام أحد قادة صرب كوسوفو في ٩ تشرين الأول/أكتوبر بعد محاولة قامت بها شرطة البعثة لإلقاء القبض عليه في آب/أغسطس ٢٠٠٢ للاشتباه في ضلوعه في إصابة ٢٢ من ضباط وحدة الشرطة الخاصة التابعة للبعثة أثناء أعمال شغب وقعت في ميتروفيتشا في نيسان/أبريل. وخففت الاتهامات الموجهة إليه في ضوء الأدلة التي تم جمعها، ثم أفرج عنه بعد ذلك بكفالة. وبدأت في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر محاكمة شخص آخر من صرب كوسوفو بتهمة التحريض على أعمال الشغب التي وقعت في نيسان/أبريل في ميتروفيتشا.

جيم - الانتخابات البلدية

١٨ - أُجريت ثاني انتخابات بلدية في كوسوفو في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ (انظر S/PV.4643). وجرى الاقتراع والحملة الانتخابية السابقة عليه بطريقة منظمة هادئة. ورغم أن نسبة الإقبال عموما على الاقتراع بلغت ٥٤ في المائة (٥٨ في المائة في كوسوفو و ١٤ في المائة في صربيا والجبل الأسود)، فإن الإقبال بين طائفة صرب كوسوفو، الذي بلغ نحو ٢٠ في المائة، قد أضعف النسبة بصفة عامة. وأدلى صرب كوسوفو بأصواتهم بشكل غالب في خمس بلديات يشكّلون فيها الأغلبية، هي ليبوسافيتش وزيفكان وزوبين بوتوك وستريسي ونوفو بردو. وكانت المشاركة في الأماكن الأخرى ضئيلة، بل كادت أن تكون هناك مقاطعة للانتخابات في مدينة ميتروفيتشا الشمالية. ويعزى انخفاض الإقبال على الإدلاء بالأصوات بين الصرب، من ناحية، إلى تباين الإشارات التي بعثت بها السلطات في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وصربيا بشأن المشاركة، وإلى الشكوك التي سادت بين صرب كوسوفو

بشأن الفوائد التي يمكن أن يجنيها من المشاركة في العملية السياسية. وفاز مرشحو صرب كوسوفو بالأغلبية في ليبوسافيتش وزيفكان وزويين بوتوك وستريسي ونوفو بردو. وأظهرت النتائج أنه حيثما شارك صرب كوسوفو بأعداد كبيرة، خسر التحالف من أجل العودة لصالح الحزب الديمقراطي الصربي في المقام الأول، ولصالح مجلس ميتروفيتشا الوطني الصربي. وترددت أصوات بين ألبان كوسوفو تشير إلى أن انخفاض الإقبال على الإدلاء بالأصوات بين طائفة ألبان كوسوفو، بالمقارنة بالمرتين السابقتين اللتين أجريت فيهما انتخابات، يعكس قدرا من عدم الرضا على المؤسسات المحلية والقادة السياسيين.

١٩ - وبحلول نهاية ٢٠٠٢، شكلت كافة الجمعيات البلدية الجديدة تقريرا. ونشأت بعض المشاكل في البلديات المختلطة التي فاز فيها صرب كوسوفو، ولا سيما في نوفو بردو حيث تعرض الأعضاء الأقدم من صرب كوسوفو في الإدارة إلى اعتداءات بالفعل والقول من قبل ألبان كوسوفو في بداية عام ٢٠٠٣، مما أدى إلى إضراب جميع موظفي البلديات من صرب كوسوفو لعدة أيام. وفي بعض البلديات، التي لم يفز فيها صرب كوسوفو إلا بمقعد واحد، أبدى الفائز بالمقعد إحجاما عن المشاركة في الجمعية.

٢٠ - وحققت طوائف الأقلية توازنا في القوى في عدة جمعيات. ففي بريزن، على سبيل المثال، تحالفت رابطة كوسوفو الديمقراطية مع الطائفة التركية في كوسوفو التي فازت بأربعة مقاعد. ونظرا لأن الجمعيات التشريعية للبلديات لم تعد تضم أعضاء معينين بل أعضاء منتخبين فقط، انخفض حاليا عدد الأعضاء من طوائف الأقليات في الجمعيات البلدية. وفي بعض المناطق التي تضم طوائف أقليات ضئيلة الحجم أو التي قلَّت فيها مشاركة تلك الطوائف في الاقتراع، أعدت بعض الطوائف ترتيبات عملية لاستمرار مشاركتها بأقصى قدر ممكن في الحياة البلدية. ففي كانيتشا، على سبيل المثال، شكل الأعضاء السابقون في الجمعية البلدية من صرب كوسوفو البالغ عددهم ١١ عضوا فريقا يواصل المشاركة في اللجان الدائمة للجمعية البلدية. وبالمثل وافقت طائفة الغجر في كانيتشا على تعيين شخص واحد للمشاركة في لجان البلدية وفريق البلدية العامل المعني بالعودة. وفيما يتصل باللجان الإلزامية التي يتعين إقامتها بموجب القاعدة التنظيمية رقم ٤٥/٢٠٠٠ المتعلقة بالحكم الذاتي للبلديات، لم تُنشأ حتى الآن إلا ١٥ لجنة للطوائف و ١٠ لجان للوساطة، وإن كان العدد الذي يؤدي من بينها مهامه بالكامل بالفعل ضئيلا. ولأجل حماية طوائف الأقليات، تضمنت القاعدة التنظيمية للبعثة المتعلقة بالميزانية الموحدة لكوسوفو لعام ٢٠٠٣ تدابير وقائية وتصحيحية على السواء، ولا سيما فيما يتعلق بتحمل حصة عادلة في التمويل الموفر لطوائف الأقليات.

٢١ - ونتيجة للمتطلبات المتعلقة بالجنسين في التشريع الانتخابي ونظام القوائم المغلقة، تضم الجمعيات البلدية نسبة قدرها ٢٨,٥ في المائة من النائبات. وهذا يمثل تحسناً شديداً بالمقارنة بالنسبة البالغة ٨ في المائة التي تحققت في انتخابات عام ٢٠٠٠.

٢٢ - ولتمهيد الطريق لتسليم السلطة في النهاية إلى المؤسسات المحلية، جرى بشكل متزايد نقل المسؤوليات الانتخابية إلى لجان الانتخابات البلدية التي أدت دوراً تنظيمياً رائداً. وأُجيز أيضاً نحو ١٢٠٠٠ مراقب محلي للإشراف على الاقتراع. وأُجريت تخفيضات في المشاركة الإشرافية الدولية، فبدلاً من الإشراف الانتخابي الشامل الذي كان متبعاً في السنتين الماضيتين، تم تخصيص مشرف دولي واحد على مراكز الاقتراع لكل ثلاثة مراكز. وعلاوة على ذلك، بدأ فريق عامل معني بالانتخابات مداورات في وقت سابق من عام ٢٠٠٢ لتحديد الصيغة الانتخابية التي تتبع في المستقبل والقواعد التنظيمية المتعلقة بإجراء الانتخابات.

٢٣ - وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، نُقلت المسؤولية عن الإدارة المالية إلى بلدية (من أصل ٣٠ بلدية). وقد صدق مراجعو حسابات مستقلون على أن هذه البلديات لديها أنظمة وافية للميزانية والإدارة المالية تشمل الإجراءات والضوابط المالية اللازمة. وترصد البعثة البلديات التي حازت على هذا التصديق لضمان امتثالها لالتزاماتها بموجب القاعدة التنظيمية للبعثة رقم ٤٥/٢٠٠٠، بما في ذلك حماية الحقوق والمصالح المشروعة لجميع الطوائف. وستتخذ تدابير ضد البلديات التي لا تفي بهذه الالتزامات، تشمل حجب الموارد عنها.

دال - اللامركزية

٢٤ - في أعقاب إعلان أولي صادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، اجتمع ممثلي الخاص مع القادة السياسيين في تشرين الثاني/نوفمبر لمناقشة مفهوم اللامركزية. وفي كانون الأول/ديسمبر، شارك "عنصر بناء المؤسسات" في تنظيم سلسلة من الاجتماعات غير الرسمية بشأن اللامركزية جمعت الخبراء الحكوميين المحليين والممارسين من كوسوفو والنمسا وسلوفينيا. وفي كانون الأول/ديسمبر أيضاً، أجرى خبراء من مجلس أوروبا مباحثات تمهيدية مع البعثة والقادة المحليين على الصعيدين المركزي والبلدي، وشرعوا في عملية لبناء توافق قاعدي بشأن استراتيجية اللامركزية.

ثالثا - سيادة القانون

ألف - الحالة الأمنية

٢٥ - يتبين من الإحصاءات المتعلقة بالجريمة انخفاض عدد الجرائم الخطيرة في كوسوفو خلال عام ٢٠٠٢، على النحو المبين أدناه.

الجريمة	٢٠٠١	٢٠٠٢
القتل	١٣٦	٦٥
الاختطاف	١٥٣	٧٥
الاعتداء الجسيم	٢٧٤	٤٥٤
الاغتصاب ومحاولة الاغتصاب	١٢٤	١٠٥
السرقه	٤٨٣	٣٩٨
الإحراق	٢٠٩	٢٥٩

(تتعلق إحصاءات الجريمة بالفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢)

غير أنه كانت ثمة عدة حالات عنف ذات صبغة سياسية. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، فجرت ثلاث سيارات مفخخة في ظرف أربعة أسابيع. وفي ٤ كانون الثاني/يناير، اغتيل ألباني من كوسوفو كانت للمجني عليه علاقة وثيقة بعصبة كوسوفو الديمقراطية وكان عضوا فيما يسمى "القوات المسلحة لجمهورية كوسوفو" وشاهد إثبات أيضا في المحاكمة التي أحيطت بهالة إعلامية ويحاكم فيها أفراد سابقون في جيش تحرير كوسوفو. كما اغتيل اثنان من أقاربه في الحادث، أحدهما كان رئيسا لمنتدى الشبيبة التابع لعصبة كوسوفو الديمقراطية في ديكاني. ومن الاغتيالات الأخرى إطلاق النار على رئيس الجمعية البلدية لسوفا ريكا التابع لعصبة كوسوفو الديمقراطية في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، وقتل محام بارز وناشط من نشطاء حقوق الإنسان له دور في قضية الأشخاص المختفين في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، وقتل عضو سابق في جيش تحرير كوسوفو في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ومحاولة قتل ألباني من كوسوفو في أواسط كانون الأول/ديسمبر ذكر أنه شاهد إثبات في قضية أخرى مشهورة ضد أعضاء سابقين في جيش تحرير كوسوفو. وفي ٩ كانون الثاني/يناير، نظمت عصبة كوسوفو الديمقراطية مسيرة احتجاجية ضد العنف السياسي في بريشتينا، شارك فيها ما يقارب ١ ٥٠٠ شخص. ونظمت مظاهرات أخرى في بيتش وبريزرين للاحتجاج على العنف الذي وقع مؤخرا.

٢٦ - وكانت ثمة أيضا عدة حالات عنف ضد طوائف الأقليات، ولا سيما طائفة صرب كوسوفو. وتراوح هذا العنف بين الرجم بالحجارة المرتكب في حق مشردي صرب كوسوفو الداخليين الذين كانوا يبحثون عن مكان محتمل للعودة، والهجوم على متقاعدي صرب كوسوفو في بيتش وتفجير كنيسةين أرثوذكسييتين. وفي منطقة غنيلاي المختلطة حدثت عدة هجمات بالقنابل اليدوية، بما فيها عدة هجمات على ممتلكات ضابط من صرب كوسوفو تابع لشرطة كوسوفو، وقتل راع من صرب كوسوفو في كرنيتشا.

٢٧ - وللتصدي لهذه الحوادث، خصصت أموال من الميزانية الموحدة لكوسوفو لتغطية تكاليف إصلاح الكنيسةين الأرثوذكسييتين المتضررتين؛ وفرض حظر التجول في المناطق التي تواجه مشاكل وألقي القبض على شخصين من ألبان كوسوفو لهما علاقة بقتل الراعي. كما جرت اعتقالات بشأن حادث الرجم بالحجارة. وأدان المجتمع الدولي على نطاق واسع العنف المرتكب ضد طائفة صرب كوسوفو، في حين غلب على رد فعل قيادة كوسوفو طابع التكتّم، باستثناء رئيس الوزراء والمسؤولين البلديين في منطقة غنيلاي الذين جهرُوا بتنديدهم بالحوادث ذات البواعث الإثنية.

باء - نظام الشرطة الجيد الإدارة والقابل للاستمرار

٢٨ - ينتمي ١٥ في المائة مما يربو على ٢٠٠ ٥ ضابط في شرطة كوسوفو إلى طوائف الأقليات، بينما ٩ في المائة منهم من طائفة صرب كوسوفو. وتقارب نسبة الضابطات في شرطة كوسوفو ١٧ في المائة. وقد تواصل العمل من أجل تشكيل مراتب الشرطة وتدريب الإداريين في شرطة كوسوفو. وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، تخرج ١٥ ضابطا إضافيا من ضباط شرطة كوسوفو بعد أن تلقوا دورة دراسية في الإدارة الأمنية المباشرة، وبذلك بلغ مجموع ضباط الشرطة ٤٦٣ ضابطا. وبمساعدة شرطة البعثة، بدأت شرطة كوسوفو تتولى تدريجيا مسؤولية بعض أنشطة حفظ الأمن والنظام التي كانت تقوم بها في السابق القوة الأمنية الدولية في كوسوفو. ومن التطورات الهامة إدخال ضباط شرطة كوسوفو إلى الجزء الشمالي من ميتروفيتشا (انظر الفقرة ١٥ أعلاه). ومن التطورات الأخرى أيضا تسليم أول مركزي شرطة بغراتشانيتشا (منطقة بريشتينا) وكاتشانيك (منطقة غنيلاي) إلى قوة شرطة كوسوفو في أواسط تشرين الثاني/نوفمبر.

جيم - النظام القضائي المحلي الجيد الإدارة

٢٩ - أحرز تقدم في تعيين أفراد طوائف الأقليات في الجهاز القضائي لكوسوفو. ففي ١١ كانون الأول/ديسمبر، وبعد اتباع الإجراءات الملائمة، التي تأخرت بسبب ممانعة الجمعية في إقرار المرشحين، عين ممثلي الخاص عددا إضافيا من القضاة وممثلي الادعاء العام بلغ عددهم

٤٢ قاضيا ومدعيا عاما، منهم ٢١ من صرب كوسوفو، و ١٩ من ألبان كوسوفو، وبوسني واحد و غوراني واحد. وهذا يمثل تحسنا بالمقارنة بالحالة التي كانت قائمة في آذار/مارس ٢٠٠٢، حينما لم يكن من بين ٣٣٩ قاضيا ومدعيا عاما من العاملين في محاكم كوسوفو إلا أربعة من صرب كوسوفو، واثنان من طائفة روما، و ٩ بوسنيين و ٧ من الطائفة التركية. وأدى اليمين ١٣ من القضاة المعيّنين حديثا من صرب كوسوفو. أما الثمانية الباقون، فأبدوا تردددهم بسبب الشواغل الأمنية ومستوى الأجور. وبهذه التعيينات القضائية الجديدة يبلغ مجموع أعضاء الجهاز القضائي لكوسوفو ٣٧٣، منهم ١٦ من صرب كوسوفو و ١٧ من طوائف الأقليات الأخرى. ويتولى الجهاز القضائي المحلي النظر في ٩٠ في المائة من كل القضايا الجنائية والقضايا المدنية. وسيتلقى المعينون حديثا تدريباً على القانون المطبق في معهد كوسوفو القضائي، الذي أنشأه "عنصر بناء المؤسسات".

دال - نظام السجون

٣٠ - ثمة في الوقت الراهن ١ ٢٠٢ من الموظفين في مؤسسات السجون المحلية بكوسوفو، ١٨ في المائة منهم من النساء و ١٢ في المائة من طوائف الأقليات. والهدف المنشود هو أن يبلغ عددهم ٦٨٨ ١. وقد أحرز تقدم في تطوير النظام الجنائي وفقا للمعايير الأوروبية الحديثة. وقد أنشئت لجنة الإفراج المشروط في ١ تشرين الأول/أكتوبر. وحتى ٢٠٠٢، نظرت اللجنة في ٢٠ حالة ومنحت الإفراج المشروط لـ ١٦ شخصا.

هاء - الجريمة المنظمة والإرهاب، وما يتصل بهما من جرائم، وجرائم الحرب

٣١ - ظلت مكافحة الجريمة المنظمة أولوية قصوى. ومن المجالات التي تتخذ فيها إجراءات الاستناد إلى الإعلان المتعلق بتهريب السجائر الصادر عن المؤتمر الإقليمي في بريشتينا في أيار/مايو ٢٠٠٢، والسعي إلى وضع برنامج إقليمي لحماية الشهود والتماس المزيد من التعاون بين شرطة وجمارك البعثة ودوائر شرطة وجمارك البلدان المجاورة. وقد أحرز تقدم بشأن هذه النقطة الأخيرة، حيث أبرمت البعثة اتفاقا للتعاون الشرطي مع ألبانيا وشرع في محادثات ترمي إلى إبرام اتفاق مماثل مع سلطات البوسنة والهرسك. وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، وقعت البعثة مذكرة تفاهم مع منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول)، يحدد بموجبها إطار لتبادل المعلومات في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية.

٣٢ - وفي ٢٠٠٢، قامت وحدة التحقيق في التهريب والبغاء التابعة للشرطة بما يزيد على ٣٥٠ مدامة لمخلات في كل أنحاء كوسوفو، وأغلقت ٦١ محلا لممارسته أنشطة تهريب ووجه ٩٢ اتهاما يتعلق بجرائم التهريب. وشرعت وحدة التحقيقات المالية في عملياتها في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

٣٣ - وفي أعقاب اعتقالات تمت في فترة سابقة من السنة (انظر الفقرة ١٩ من الوثيقة S/2002/1126)، وجه أول قرار اتهام بشأن جرائم الحرب ضد أفراد سابقين من جيش تحرير كوسوفو. وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وجه مدع عام دولي اتهاما لأربعة أفراد من ألبان كوسوفو بشأن جرائم الحرب. وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، أدين خمسة أفراد سابقين من جيش تحرير كوسوفو بتهمة الاحتجاز غير المشروع وإلحاق الضرر البدني الجسيم بألبان من كوسوفو في منطقة بيتش في ١٩٩٩ وصدرت في حقهم أحكام بالحبس تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات. وأدين شخص بجرمة القتل وحكم عليه بـ ١٥ سنة سجنًا. وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، أتم مدع عام دولي اثنين من ألبان كوسوفو باقتناء كميات كبيرة من الأسلحة من أجل إثارة القلاقل في المنطقة الشمالية من جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وهذا اتهام بارتكاب عمل إرهابي. وحتى عام ٢٠٠٢، تولى ٢٩ قاضيا ومدعيا دوليا النظر في قضايا حساسة من قبيل القضايا المتعلقة بالإرهاب وجرائم الحرب و الجريمة المنظمة.

رابعاً - حرية التنقل

٣٤ - واصلت القوة الأمنية الدولية في كوسوفو (كفور) عملية "إزالة" نقاط التفتيش الثابتة التابعة لها. وبحلول مطلع عام ٢٠٠٣، أصبح عدد نقاط التفتيش الثابتة المتبقية لدى البعثة في جميع أنحاء كوسوفو لا يتعدى ٣٠ نقطة، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة ٦٦ في المائة عن عددها في شباط/فبراير من عام ٢٠٠٢. فقد أشارت تقديرات القوة إلى أن الحالة الأمنية قد تحسنت إلى درجة أن المناخ قد أصبح آمناً بما يكفي لأن يتحرك صرب كوسوفو دون حاجة إلى أن تصحبهم قوة للحراسة. ولذلك، انخفض عدد الحراس التابعين للقوة بمقدار النصف تقريباً منذ شباط/فبراير ٢٠٠٢، فوصل بذلك إجمالي الحراس العسكريين المنتظمين في جميع أنحاء كوسوفو إلى ٥٤ حارساً. وقوبل هذا القرار بشيء من المقاومة من جانب صرب كوسوفو الذين منعوا أطفالهم من الذهاب إلى المدرسة. وأدى هذا إلى إعادة بعض الحراس بصفة مؤقتة لمراقبة التلاميذ. وفي بعض المناطق، تمت الاستعاضة عن الحراس الثابتين التابعين للقوة بدوريات متنقلة وحراس متنقلين قامت الشرطة التابعة للبعثة بتوفيرهم.

٣٥ - وطرأت زيادة ملموسة على مستوى استخدام بعض طوائف الأقليات، ولا سيما طائفتا الأشكالي والمصريين، لوسائل النقل العام. أما صرب كوسوفو، فكانوا يعتمدون إلى حد كبير على وسائل المواصلات المستقلة، سواء تلك التي يوفرها المجتمع الدولي أو التي يحصلون عليها من موارد خاصة. ولم يجر حتى الآن توفير خدمة منتظمة للمواصلات العامة تربط المناطق التي تقطنها طوائف الأقليات والأغلبية الإثنية، باستثناء خط الحافلات الذي ينقل الموظفين وخط السكك الحديدية الذي يربط لبلان بصربيا ذاتها. وازدادت حركة

وسائل المواصلات الخاصة التي تربط الجيوب ببعضها البعض، وإن لم تمتد صوب مناطق الأغلبية.

٣٦ - وفي سبيل زيادة حرية التنقل المتاحة لأفراد طائفة صرب كوسوفو الذين يمتلكون مركبات ذات لوحات صربية مسجلة خارج كوسوفو، أصدر ممثلي الخاص التوجيه الإداري ٦/٢٠٠٢ الذي ينص على تزويد قائدي السيارات من صرب كوسوفو مجاناً بلوحات صادرة عن كوسوفو. وقد تقدم للحصول على هذه اللوحات حتى الآن ٢٣١ ١ من صرب كوسوفو. ومن العوائق التي لم يبت فيها بعد مسألة الاعتراف بالتأمين على المركبات الذي تم شراؤه خارج كوسوفو في صربيا، والتأخر في التوصل إلى اتفاق بشأن الاعتراف بلوحات قيادة كوسوفو في صربيا ذاتها، وبشأن بروتوكول يتعلق بالتأمين على المركبات.

٣٧ - وقد قبلت الدوريات المختلطة إثنيا التابعة لقوة شرطة كوسوفو التي بدأ تشغيلها في بعض أوساط الأقليات برد فعل إيجابي، وسوف تجري زيادتها. ومع القيام تدريجياً بنقل المسؤوليات المتعلقة بالحفاظ على القانون والنظام في بعض المناطق من الشرطة التابعة لقوة كفور والبعثة إلى قوة شرطة كوسوفو، سيجري اتخاذ مزيد من تدابير بناء الثقة للحد من الاعتماد على قوات الأمن الدولية.

خامساً - عمليات العودة وإعادة الإدماج

٣٨ - يقدر عدد العائدين من الأقليات في عام ٢٠٠٢ بـ ٦٦٨ ٢ فرداً، منهم ٣٥ في المائة من صرب كوسوفو و ٤٦ في المائة من طوائف الروما/الأشكالي/المصريين، و ١١ في المائة من ألبان كوسوفو الذين عادوا إلى مناطق يعتبرون فيها من الأقليات. ولا توجد بيانات موثوقة عن عدد من فروا بحلول نهاية عام ٢٠٠٢، ولكن التقديرات تشير إلى أن عدد العائدين كان بصفة عامة أكبر من عدد الفارين. وقد عاد معظم الأفراد إلى القرى الصغيرة التي كان سكانها، ولا يزالون، منتمين إلى جماعة إثنية واحدة. أما أكبر عدد من العائدين إلى مجتمعات محلية مختلطة فكان في بلدية غنيلاي، التي تتمتع فيها طوائف الأقليات بقدر من حرية التنقل أكبر من المتوافر في البلديات الأخرى، والتي تفوق فيها نسبة تشغيل طوائف الأقليات مثلتها في غيرها من الأماكن. وكان المسنون يشكلون أغلبية في الهيكل الديمغرافي للسكان العائدين. أما أصحاب المهن الفنية فلم يعد منهم عدد يذكر.

٣٩ - وفي اجتماع تنسيقي للجهات المانحة، عقد في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر في بروكسل، عرضت البعثة استراتيجيتها للعودة المستدامة المتعلقة بعام ٢٠٠٣، وهي استراتيجية تركز على ضرورة الأخذ بنهج يعتمد على القواعد الشعبية ويركز على المشاريع المتعددة القطاعات التي تشرك المجتمع بأسره في جهود العودة. وتستلزم هذه الاستراتيجية توفير مبلغ

قدره ١٦,٦ مليون يورو من المساعدات الخارجية لـ ٤٤ مشروعا، و ٧,٥ ملايين دولار لصندوق يتسم بالمرونة يستخدم لتلبية احتياجات الأفراد العائدين تلقائيا. ويلتمس مبلغ إضافي آخر قدره ٧,٧ ملايين دولار لدعم المشردين الذين عادوا في أثناء عام ٢٠٠٢ ولكنهم لم يتلقوا أي مساعدة حتى الآن. وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر، أنشأت البعثة فرقة العمل المعنية بالعودة، المؤلفة من ممثلين من البعثة وقوة كفور والمؤسستين المؤقتتين ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، من أجل كفالة التنفيذ الفعال والمنظم لسياسات العودة في أوساط المؤسسات الرئيسية، بالإضافة إلى دعم عملية العودة والإشراف عليها من جهات رفيعة المستوى.

٤٠ - وقد استمر تنامي مشاركة المؤسستين المؤقتتين في الشؤون المتعلقة بعمليات العودة سواء على الصعيد المركزي أو الصعيد المحلي، إلا أن الدعم الرمزي الذي تقدمه هاتان المؤسستان لم تقابله إجراءات لتهيئة الظروف المناسبة للعودة والمساعدة في تنفيذ مشاريع للعائدين. وما زال أفراد طوائف الأقليات يواجهون خطر التعرض للعنف والتحرش بسبب دوافع إثنية، رغم أن التحسينات التي طرأت على حرية التنقل والظروف الأمنية قد ساعدت في تعزيز الفرص المتاحة للعودة إلى بعض المناطق. وقد نفذت مشاريع للعائدين في كل منطقة من مناطق كوسوفو، بما في ذلك بيتسا (منطقة بيتش)، ووادي جوبا (منطقة بريزيرين)، وماكريس (منطقة غنيلاين)، وفوتسبترين (منطقة متروفيتشا)، وماغورا (منطقة بريشتينا). وبالرغم من ذلك، فما زالت البيئة التي يعود إليها الأفراد غير مستقرة، وتباین ظروف العودة بشدة في مناطق كوسوفو المختلفة، إذ أن بعضها يدعم العودة بصفة عامة بينما يبدي البعض الآخر مشاعر العداوة.

٤١ - منذ وقت طويل، تمثل الشكوك التي تكتنف مصير المفقودين من جميع الطوائف عقبة حائلة دون تحقيق المصالحة، وما زالت ليريتشينا وبلغراد على حد سواء احتجاجات في هذا الشأن. وقد أحرز، منذ إنشاء المكتب المعني بالمفقودين والطب الشرعي في آذار/مارس ٢٠٠٢، قدر من التقدم فيما يتعلق بعمليات استخراج الجثث والتعرف على الضحايا. وازداد في عام ٢٠٠٢ عدد عمليات استخراج الجثث بمقدار تسعة أضعاف، فبلغ إجمالي ما تم استخراجه ٣٩٣ من الجثث والأشلاء، بينما ازدادت عمليات التعرف على الجثث بمقدار أحد عشر ضعفا. وفي عام ٢٠٠٢، قام المكتب باستخراج الجثث من مواقع تقدر نسبتها بـ ٨٥ في المائة من المقابر التي كانت معروفة في كوسوفو من قبل. وتم على مدى عام ٢٠٠٢ التعرف على رفات نحو ١٠٠ شخص عن طريق الملابس وتحليل الحمض الخلوي الصبغي. وفي نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر، أعيدت من صربيا جثث ثمانية أفراد تم التعرف عليهم بالطرق التقليدية بعد عرض ملابسهم، وذلك بناء على طلب أسرهم. وقام المكتب

بوضع قائمة موحدة للمفقودين، بتجميع البيانات المقدمة من لجنة الصليب الأحمر الدولية وغيرها من المنظمات. وتشتمل القائمة الموحدة على نحو ٧٠٠ ٤ قيد، وقد بدأت عملية مضاهاة البيانات بالقائمة اليومية للمتبرعين بالدم التي تحتفظ بها اللجنة الدولية المعنية بالمفقودين والجدول المقدمة من لجنة الصليب الأحمر الدولية.

سادسا - الاقتصاد

٤٢ - على الرغم من التحسن الذي شهده اقتصاد كوسوفو، فما زالت المشاكل تكتنف التنمية والاستقرار في الأجل الطويل هناك. وقد بلغت تقديرات عام ٢٠٠٢ للناتج المحلي الإجمالي ١,٩٩ بليون يورو، بمقارنة بتقديرات عام ٢٠٠٠ التي بلغت ١,٤ بليون يورو. وإلى حد كبير يُعزى هذا المعدل المرتفع للنمو، الذي تبلغ نسبة زيادته السنوية الاسمية ١٤ في المائة وزيادته الفعلية ٨ في المائة، إلى انخفاض المستوى الأساسي الذي بدأ منه بعد انتهاء الصراع، وارتفاع حجم تدفقات المعونة الأجنبية، والتحويلات الواردة من المغتربين. ويقدر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمبلغ ١٠ ٢٨ يورو، أما الناتج الوطني الإجمالي، الذي يشمل تحويلات العاملين في الخارج والإيرادات المتأتية من فرص العمل المرتبطة بالجهات المانحة، فمن المتوقع أن يبلغ ٢ ٦٤٨ بليون يورو هذا العام. وفي عام ٢٠٠١، بلغ نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي ١ ٢٠٠ يورو، وهو ما يمثل ارتفاعا بنسبة ١٣ في المائة بالمقارنة بالعام السابق، وتشير التقديرات إلى أن هذا المعدل قد ارتفع بنسبة ٧ في المائة أخرى في عام ٢٠٠٢.

٤٣ - وقد اضطلعت المؤسسات المؤقتة والبعثة بالتنسيق الوثيق فيما بينها لأجل الوقوف على أسرع الطرق الممكنة لوضع إطار قانوني للتنمية الاقتصادية. بيد أن الخلافات ما زالت قائمة فيما يتعلق بتفسير السلطات التي ما زال يجري الاحتفاظ بها وتلك التي تم نقلها في هذه المنطقة. كما أن القوانين التي أعدتها المؤسسات المؤقتتان لم تحر صياغتها جميعا بناء على مشاورات داخلية وعامة مناسبة. ولهذا، فمن المحتمل أن تستلزم هذه القوانين تنقيحات كثيرة في المستقبل.

٤٤ - وما زال من الصعب تحديد مستويات البطالة في كوسوفو بأي قدر مقبول من الدقة. وتقول وزارة العمل إن النسبة تزيد قليلا عن ٥٧ في المائة. بيد أن هذه النسبة لا يراعى فيها الاقتصاد المستتر. كما أن تقديرات البطالة المتعلقة بطوائف الأقليات أعلى من ذلك، إذ تبلغ نحو ٨٥ في المائة.

٤٥ - وعقد اجتماع المانحين الرابع لكوسوفو في تشرين الثاني/نوفمبر في بروكسل، وترأسه كل من البنك الدولي واللجنة الأوروبية. وانضم للاجتماع رئيس الوزراء ووزير المالية

والاقتصاد في وفد بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وشاركوا مشاركة نشطة في أعمال الاجتماع. وناقش المانحون النقل السلس الفعال للمسؤوليات إلى الحكومة كما ناقشوا المستقبل العام للاقتصاد الكلي في كوسوفو. وأثار عدة مشتركين ضرورة فتح باب الاقتراض لكوسوفو من المؤسسات المالية الدولية في ضوء تناقص الأموال الواردة من المانحين. وعلى الرغم من أن الاجتماع لم يكن مؤتمرا لإعلان التبرعات، تم إبراز الحاجة إلى نحو ٥٠٠ مليون يورو من المساعدات الخارجية خلال السنوات الثلاث القادمة، وأقر بذلك كثير من ممثلي البلدان المانحة.

٤٦ - ولا يزال القطاع الأجنبي يلعب دورا هاما في اقتصاد كوسوفو. فالواردات مرتفعة للغاية، إذ بلغت ٢,١ بليون يورو في عام ٢٠٠١، وتجاوزت بذلك الناتج المحلي الإجمالي وأظهرت صغر حجم الصادرات، التي لم تتجاوز ١٨٠ مليون يورو. وفي عام ٢٠٠٢، أفادت التقديرات بأن الصادرات لم تزد إلا بدرجة طفيفة فبلغت ٢٠١ مليون يورو، ويتوقع أن تبلغ الواردات ٢,٢٧٧ بليون يورو. ومن ثم، يتوقع أن يتجاوز عجز كوسوفو التجاري في عام ٢٠٠٢ - وقدره ٢,٠٧٦ بليون يورو - الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥ في المائة. إن طبيعة واردات كوسوفو، التي أظهرت تركيزا على البضائع المجهزة أكثر من تركيزها على المواد الخام والمعدات، تسلط الضوء على عدم وجود منتجات مصنعة محليا يمكن تسويقها.

٤٧ - اجتمع حتى هذا التاريخ مجلس وكالة كوسوفو الاستثمارية عدة مرات، وتم إحراز تقدم نحو الدفعة الأولى للخصخصة في كوسوفو. وتجري في الوقت الراهن مراجعة حسابات جميع الشركات التي يملكها القطاع العام. وفي أعقاب عملية شاملة لجمع المعلومات، وتقدير أصول وخصوم عدة مئات من الشركات المملوكة ملكية عامة، وإعداد ملفات للمستثمرين المحتملين في أكثر الشركات رواجاً، وافقت وكالة كوسوفو الاستثمارية على أول دفعة مؤلفة من ٢٥ شركة سيتم بيعها على أساس "خصخصة أفضل الموجود".

٤٨ - وما زالت أكبر شركة في كوسوفو مملوكة للقطاع العام، أي شركة كهرباء كوسوفو، تعاني من مشاكل جمة. وقد عانى سكان كوسوفو لرباع شتاء على التوالي من انقطاع التيار الكهربائي. ومما عقد الحالة استمرار الحاجة إلى إجراء تصليحات لمحطات الطاقة المتضررة من البرق في تموز/يوليه ٢٠٠٢، وتقلص إمدادات الفحم، والانهيارات الأرضية في منجم "بارد" للفحم في تشرين الأول/أكتوبر. وتم إحراز تقدم في إجراء التصليحات اللازمة في بعض أجزاء محطة الطاقة التي تأثرت بالبرق. كما تضرر الوضع المالي لشركة كهرباء كوسوفو في نهاية عام ٢٠٠٢. إذ تم تقريبا إنفاق كل الأموال المخصصة للتصليحات وقطع الغيار وواردات الطاقة، ولم يتبق للشركة إلا قدرة محدودة جدا من الاحتياطي

للتصدي لأي مشاكل قد تطرأ. وقد استحدثت الشركة، في محاولة منها لتحسين وضعها المالي، سياسة صارمة تقوم على قطع الكهرباء على من لا يدفع الفواتير، وقد دعم هذه السياسة القادة السياسيون في كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة. وبينما تحسنت كثيرا معدلات سداد الفواتير يُرجح ألا يكون ذلك كافيا لكي تتمكن الشركة من سداد تكاليفها الجارية في الأجل المتوسط. وفي ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، تظاهر صرب كوسوفو في كاغلافريكا (منطقة بريشتينا) ضد القيود المفروضة على توزيع الطاقة، وعلى عدم عدالة توزيع الكهرباء على مناطق الأقليات، مما ترك السكان بدون كهرباء لفترات تزيد عن ١٠ ساعات في كل مرة.

٤٩ - وقد نما قطاع المصارف التجارية نموا جيدا خلال الفترة قيد الاستعراض. وفي تشرين الأول/أكتوبر، فتح الفرع المصرفي المائة أبوابه؛ وفي أوائل كانون الأول/ديسمبر، منحت هيئة الأعمال المصرفية والمدفوعات تراخيص لـ ١١٧ فرعاً تجارياً، أربعة منها تعمل في المناطق التي تسكنها الأقليات. ويواصل مصرفان العمل في الجزء الشمالي من كوسوفو بدون إشراف الهيئة المصرفية أو موافقتها. وبلغ إجمالي الودائع في القطاع المصرفي في الوقت الراهن نحو ٤٠٣ ملايين يورو. ويعتقد أن هذا الرقم يمثل تقريباً ثلث مدخرات السكان الإجمالية - ويعتقد أن هناك مبلغاً مماثلاً من النقدية خارج القطاع المصرفي، وأن نحو ٥٠٠ مليون يورو مودعة في مصارف خارج كوسوفو. ومنحت المصارف التي يوجد مقرها في كوسوفو قروض مستحقة السداد قدرها ٨٢ مليون يورو، ويعادل هذا المبلغ ٢٠ في المائة تماماً من إجمالي الودائع، رغم أن هذه القروض قد ازدادت بسرعة. فمنذ ١٨ شهراً فقط لم تكن القروض الممنوحة قد تجاوزت ١٠ ملايين يورو. وما زالت معدلات التخلف عن سداد القروض منخفضة، بينما تستمر معدلات الاقتراض في تزايد.

سابعاً - حقوق الملكية

٥٠ - لمديرية الإسكان والممتلكات في الوقت الراهن أربعة مكاتب في كوسوفو وواحد في صربيا نفسها وواحد في الجبل الأسود. وقد تم وضع إطار قانوني يستند إلى القاعدة التنظيمية ٦٠/٢٠٠٠ بالإضافة إلى قواعد إجرائية لتنظيم حقوق الملكية. وهذا إطار مؤقت، يعتزم استخدامه إلى أن يتم إنشاء شبكة متكاملة من المحاكم المحلية تستطيع أن تؤدي وظيفتها. وفي إطار الترتيبات التمويلية الراهنة، من المقرر أن تنتهي ولاية مديريةية الإسكان والممتلكات بحلول عام ٢٠٠٥؛ وفي ذلك التاريخ، سيقوم نظام المحاكم في كوسوفو بالنظر في مطالبات الملكية. ونتيجة لإعادة تشكيل مديريةية الإسكان والممتلكات، بعد مؤتمر المانحين المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، توفر لعام ٢٠٠٣ مقدار التمويل المتوقع.

٥١ - واستلمت مديرية الإسكان والممتلكات حتى هذا التاريخ ١٣٧ ٢٣ مطالبة، بما في ذلك ١٣ ٠٠٠ مطالبة منذ شهر آذار/مارس ٢٠٠٢. و ٦٠ في المائة من مجموع المطالبات التي وردت حتى هذا التاريخ جاءت من خارج كوسوفو. ومنذ آذار/مارس ٢٠٠٢، تم البت في ١ ٤٢٥ مطالبة - ١ ٠٠٠ في الشهرين الأخيرين من عام ٢٠٠٢ وحده - وتم وضع ١ ٩٨٢ من الأملاك المهجورة تحت إدارة مديرية الإسكان والممتلكات. و ٩٠ في المائة من هذه الأملاك التي تديرها المديرية تم توزيعها مؤقتاً على أساس الحالات الإنسانية. وقد تم إنجاز نحو ٩٠ في المائة من عملية تحميل جميع الملفات في قاعدة للبيانات. وحدثت في المتوسط ٣٠ عملية إجلاء كل أسبوع. وكانت عمليات الإجلاء حتى هذا التاريخ مقبولة بصفة عامة، ولم تؤد إلى حوادث أمنية، باستثناء بعض التهديدات الموجهة ضد المسؤولين في مديرية الإسكان والممتلكات. وقد تم تمديد الموعد النهائي لتقديم المطالبات المتعلقة بالملكية إلى مديرية الإسكان والممتلكات إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

ثامنا - الحوار مع بلغراد

٥٢ - وقد استمر الحوار مع سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربيا، وأسفر عن عدة نتائج هامة في نهاية عام ٢٠٠٢. ومن أهم هذه النتائج توسيع إدارة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لكي تشمل شمال ميتروفيتشا. والإنجاز الآخر يتمثل في توظيف قضاة ومدعين عامين من صرب كوسوفو في قضاء كوسوفو، ومن شأن ذلك أن يساهم في التخلص من نظام المحاكم الموازية في شمال كوسوفو. وقد تم نقل سجينين ألبانيين من كوسوفو إلى مرافق احتجاز في كوسوفو تمشيا مع اتفاق البعثة مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بشأن نقل السجناء المدانين، وقد تم التوقيع على هذا الاتفاق في نيسان/أبريل ٢٠٠٢.

٥٣ - غير أن الحوار ظل صعباً بسبب التعقيدات الملازمة للحالة والانقسامات السياسية القائمة في بلغراد التي انعكست على المسئلة المتعلقة بكوسوفو، حسبما يتضح من الرسائل المتضاربة التي وجهت في الدور الثاني للانتخابات البلدية. كما انعكست هذه الصعوبات على طائفة الصرب في كوسوفو. واشتركت المؤسسات المؤقتتان في أعمال الفريق العامل الرفيع المستوى بصفة مراقب عندما اجتمع في ريشتينا. وبصفة عامة، ظل زعماء ألبان كوسوفو غير راغبين في الدخول في محادثات مباشرة مع سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، حتى فيما يتعلق بالمسائل العملية.

تاسعا - فرقة العمل لحماية كوسوفو

٥٤ - خفضت فرقة حماية كوسوفو قوامها من الأفراد العاملين فيها إلى ٣٠٤٨ فردا متفرغا (علما بأن القوام المسموح به هو ٣٠٥٢) مع احتياطي يبلغ في الوقت الراهن ٧٠ في المائة من القوام المسموح به في عام ٢٠٠٠. وقد بُذلت جهود كبيرة لتحقيق وضوح تنظيمي من خلال تعريف المهام، وتوضيح الأدوار، وتحديد الوظائف بالنسبة لكل فرد من أفراد فرقة حماية كوسوفو. وتم وضع مدونة قواعد تأديبية، وسوف تتم الموافقة قريبا على سياسة عامة للتوظيف. وفرقة الحماية نظام مالي، غير أنه يجب تعزيز هذا النظام للتأكد من شفافيته الكاملة في رصد المعاملات المالية التي تقوم بها المنظمة. والعمل جار في ترشيد الهياكل الأساسية والأصول، على الرغم من أن ٢٢ موقعا لا تزال تمتلكها شركات مملوكة ملكية عامة، فضلا عن الممتلكات الأخرى التي يجب إعادتها إلى أصحابها الحقيقيين.

٥٥ - وتم تشكيل سبع وحدات ضمن فرقة حماية كوسوفو في المجالات التالية: الرد السريع، والبحث والإنقاذ، والتخلص من العبوات المتفجرة، والقدرة الهندسية، بالإضافة إلى ٢٤ كتيبة مسؤولة عن توفير الحماية. وتلقت جميع الوحدات التدريب الأولي والحد الأدنى من المعدات، واشترك عدد من الأفراد في التدريب خارج البلد. وقدمت فرقة الحماية خلال السنة الماضية المساعدة عندما وقع زلزال في منطقة غنيلان وعندما أصاب البرق محطة توليد الطاقة في كوسوفو. وتم الاستفادة من الدروس المستخلصة من حالي الطوارئ هاتين في التدريبات اللاحقة، التي ركزت على التنسيق والتأهب.

٥٦ - وزادت الجهود الرامية إلى جعل قوة حماية كوسوفو متعددة الإثنيات. وبالرغم من أنه ثمة تكوين مستهدف من طوائف الأقليات قدره ١٠ في المائة لا توجد مبادئ توجيهية ملائمة لتحقيق ذلك. وحتى الآن لم يوظف سوى ثلث نسبة الـ ١٠ في المائة المطلوبة من أفراد الأقليات، ولا يشكل أفراد صرب كوسوفو سوى واحد في المائة من القوة. ولزيادة فرص الوصول، ستستهدف حملات التوظيف في قوة حماية كوسوفو أفراد طوائف الأقليات وسيلزم إدارة عمليات تلك المنظمة بجميع اللغات الرسمية لكوسوفو.

٥٧ - وتوجد حاليا ٥٧ حالة عدم امتثال رئيسية معلقة، وذلك يشكل زيادة تبلغ ما يقرب من ٢٠ في المائة في عدد الحالات منذ العام الماضي. وتلك الحالات هي مخالفات للقانون التأديبي الخاص بقوة حماية كوسوفو، وتتراوح بين النشاط الإجرامي وسوء استغلال الوظيفة والغياب المتكرر. وكان السبب في عدد هذه الحالات ومدى خطورتها العامة يرجع أساسا إلى عمليات اعتقال أفراد القوة المتورطين في نشاط إجرامي ومقاضاتهم.

٥٨ - وقد كان الهدف من قوة حماية كوسوفو أن تصبح وكالة مدنية جامعة توفر خدمات الطوارئ. وبالرغم من أنها محترمة من جانب الكثيرين، وإن كان ذلك لا يشمل إطلاقاً جميع أفراد الأغلبية الألبانية الكوسوفوية تنظر طائفة الصرب الكوسوفيين إلى القوة بتشكك. وما زال قادة القوة يدلون ببيانات يصورون فيها أنفسهم على أنهم نواة لقوة مسلحة لكوسوفو مستقلة قادمة. وهذا لا يتفق مع الولاية القانونية للقوة. وفي ضوء الوقائع المتراكمة الدالة على ابتعاد قوة حماية كوسوفو عن المعايير المرجعية بهذه الطريقة، ضاعفت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (البعثة) والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو جهودهما لتبعثا رسالة مشتركة واضحة مؤداها أن ذلك أمر غير مقبول، وللاضطلاع بإشراف وسيطرة متضافرين على قوة الحماية.

عاشراً - مسائل الدعم

٥٩ - خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، واصلت شعبة الإدارة التابعة للبعثة تزويدها بخدمات الدعم في مجال النقل والإمداد لكي تفي بولايتها. وإضافة إلى ذلك، فخلال شهر تشرين الأول/أكتوبر، وُفر الدعم، على أساس سداد الوظائف، لعنصر بناء المؤسسات في الانتخابات البلدية المعادة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، استُعيض عن طائرة الهيلكوبتر من طراز بل ٢١٢ بطائرة ثابتة الجناحين، مما أدى إلى وفورات في التكاليف للبعثة، مع مواصلة توفير الدعم اللازم للشرطة، ويمضي التخطيط قدماً للقيام، لأسباب أمنية، بفصل شبكة بيانات الشرطة عن شبكة البعثة. وعندما ينفذ هذا المشروع، ستشارك قوة شرطة كوسوفو وشرطة البعثة في نطاق مشترك وآمن مع استخدام شبكة اتصالات الأمم المتحدة كناقل. وقد بُدئ في استعمال أنظمة موجات دقيقة إضافية لتحسين الاتصالات في البعثة. ومن المعتزم نقل جميع تكاليف الدم الروتيني المتعلق بمراكز الشرطة إلى الميزانية الموحدة لكوسوفو خلال عام ٢٠٠٣. وسيتواصل دعم المقر الرئيسي لشرطة البعثة ومقارها الإقليمية من ميزانية البعثة في المستقبل القريب.

حادي عشر - ملاحظات

٦٠ - تحققت إنجازات هامة قرب نهاية عام ٢٠٠٢، بما في ذلك الانتخابات البلدية الثانية لكوسوفو، وبدء تسليم العملية الانتخابية إلى الرقابة المحلية، وبسط سلطة البعثة إلى ميتروفيتشا الشمالية، وتعيين قضاة ومدعين عامين من طوائف الأقليات. وتبين هاتان المسألتان الأخيرتان منافع الحوار البناء مع سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وخلال زيارة قمت بها إلى بريشتينا في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، شجعت قيادات المؤسسات المؤقتتين على بدء حوار مباشر مع سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بشأن المسائل ذات الأهمية العملية لكلا الجانبين. ومن المأمول أن تقوم بلغراد بدورها في تعزيز الحوار.

٦١ - وما زال هناك شوط طويل يجب أن تقطعه كوسوفو قبل أن تحقق المعايير المرجعية والإنجازات المستهدفة الفردية المحددة في مصفوفة المعايير المرجعية. وبعد انقضاء عام على إنشاء المؤسستين المؤقتتين للحكم الذاتي، ما زال هناك الكثير الذي يتعين عمله لبناء مؤسسات نيابية فعالة وشفافة ومسؤولة بمشاركة ذات مغزى لممثلي طوائف الأقليات في الخدمة المدنية. وقد استهلكت طاقة كبيرة في تحدي سلطة ممثلي الخاص والتماس سلطات إضافية. ومن المهم أن يدرك زعماء كوسوفو أنه لكي يحصلوا على صلاحيات إضافية يلزمهم تحقيق إنجازات بارزة لمصلحة جميع الطوائف في المجالات التي يتحملون مسؤوليتها بموجب الإطار الدستوري. ومبدأ "المعايير قبل تحديد المركز" ما زال قائما. وينبغي للمؤسستين المؤقتتين، وللزعماء السياسيين، وموظفي الخدمة المدنية والمجتمع الأهلي وعامة السكان أن يعيدوا الالتزام بالمعايير المرجعية. وأن يتبنوا تلك المعايير.

٦٢ - إن وجود جمعية نيابية عاملة شرط أساسي لإحراز التقدم. وكان قرار ائتلاف العودة القاضي بالعودة إلى الجمعية الوطنية موضع الترحيب. ومن المهم أن تعالج طائفة صرب كوسوفو شواغلها بالمشاركة الكاملة في المؤسسات الشرعية بكوسوفو. كما أن إدخال نظام الرصد الرسمي لأعمال الجمعية يعد خطوة إيجابية. ومن المأمول أن تقوم غالبية أعضاء الجمعية، لا سيما أعضاء رئاسة الجمعية، بدورهم في تهيئة مناخ برلماني يفضي إلى تحقيق التعاون واحترام آراء النواب من جميع الطوائف. وذلك ينطبق في الواقع على جميع المؤسسات على الصعيدين المركزي والمحلي.

٦٣ - ولا تزال مكافحة الجريمة والتشجيع على قبول حكم القانون يشكلان تحديين كبيرين. ويساورني القلق إزاء العنف السائد في صفوف طائفة ألبان كوسوفو، وكذلك العنف المستمر ضد طائفة صرب كوسوفو. وهذا أحد المجالات التي من خلالها يمكن للمؤسسات المحلية وقادتها التأثير على المناخ الذي يفضي إلى سيادة القانون - بإدانة جميع أعمال العنف والإغراب عن تأييدهم للجهود التي تبذلها الشرطة والهيئة القضائية. ولقد نبهت ممثلي المؤسسات الانتقالية أثناء زيارتي الأخيرة للمنطقة إلى أن الأغلبية تقع على عاتقها مسؤولية إشعار طوائف الأقليات بأن كوسوفو هي وطنها أيضا وأن القانون يطبق على الجميع على قدم المساواة. وطلبت أيضا من ممثلي طوائف الأقليات الانضمام إلى المؤسسات والعمل من خلالها ليتسنى لهم الفوز بالمنافع التي تقدمها هذه المؤسسات. ونحن إذ نتقل إلى عام ٢٠٠٣، بات من الواضح أنه يجب على طوائف الأغلبية والأقليات على السواء بذل جهود محددة لضخ قوة دفع جديدة من أجل تحسين الحوار بين الطوائف الإثنية وتعزيز عملية المصالحة. ويلزم حاليا اتخاذ خطوات شجاعة على كافة الجوانب ليتسنى دعم التطورات الإيجابية التي حدثت في عام ٢٠٠٢. وآمل، بوجه خاص، أن يشهد هذا العام، بدعم سخي من جانب الدول الأعضاء، قدرا كبيرا من التقدم في عمليات العودة.

٦٤ - وأخيرا، أود أن أعرب عن امتناني لممثلي الخاص، السيد مايكل ستاينر، وللرجال والنساء العاملين في البعثة نظير إخلاصهم وما قاموا به من عمل شاق. كما أود الإعراب عن تقديري لشركائنا داخل البعثة، أي الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وكذلك القوات الأمنية الدولية الموجودة في كوسوفو، وللمنظمات والوكالات والجهات المساهمة والمانحين نظير الدعم الفني الذي قدموه لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

أهداف البعثة ومعاييرها المرجعية

بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو	الأهداف	الشروط الأساسية العامة	المعايير المرجعية	الإجراء المتخذ من قبل الكيانات المحلية
أداء المؤسسات الديمقراطية	- الحكم الديمقراطي	الظروف الإثنو-السياسية والتسامح والأمن والإنصاف في إطار التفاوض العادي وبدون اتخاذ تدابير خاصة	- مؤسسات نيابية وفعالة	- المساءلة، بالتركيز على أداء الخدمات العامة
	- جمع العائدات وأداء الخدمات العامة بكفاءة		- عاملات تابعات للسلطة الحكومية في جميع أنحاء كوسوفو	- تمثيل متناسب للأقليات في الحكومة
	- المشاركة السياسية للأقليات والحصول على الخدمات العامة ودعم التوظيف العام		- تعزيز هياكل المجتمع الأهلي وحقوق الإنسان والمشاركة الكاملة للمرأة	- يتعين على مؤسستي الحكم الذاتي المؤقتتين العمل بكلتا اللغتين الرسميتين
	- التنفيذ التام للتعهدات الواردة في اتفاق الائتلاف الحكومي (٢٨ شباط/فبراير)		- الدور القيادي للمؤسسات المؤقتتين للحكم الذاتي في مجال وضع السياسات	- تعديل التشريعات وتطويرها وفقا لمعايير الاتحاد الأوروبي وللمعايير الدولية
	- سلطة المؤسسات المؤقتتين للحكم الذاتي في جميع أنحاء كوسوفو		- الشفافية في تخصيص الموارد	- مشاركة المرأة في الحكومة
			- مشاركة موظفي الخدمة المدنية من الأقليات في الحكومة مشاركة معقولة	

الإجراء المتخذ من قبل الكيانات المحلية	المعايير المرجعية	الشروط الأساسية العامة	الأهداف	بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو
- قيام مؤسستي الحكم الذاتي المؤقتتين ببذل جهود مستمرة لتعزيز قيم سيادة القانون - امتناع شاغلي الوظائف العامة عن الإدلاء ببيانات عامة متطرفة - دعم ميزانية مؤسستي الحكم الذاتي المؤقتتين لتعزيز التعليم العالي وامتحانات القبول في المجال القانوني	- عدم تسامح التيار العام السائد مع التطرف - تمكين القضاة الدوليين والشرطة الدولية من القيام بمهام داعمة - زيادة الاعتماد على الهيئة القضائية في كوسوفو في محاكمة المجرمين - مشاركة الدوائر الجمركية وقوة شرطة كوسوفو في وضع استراتيجية لمكافحة الجريمة المنظمة - الاعتراف بقوة شرطة كوسوفو بوصفها شريكا يعتمد عليه دوليا	- القضاء على شبكات الجريمة المنظمة، ومكافحة الجرائم المالية، وإنهاء عنف المتطرفين - الاحترام العام للشرطة والهيئة القضائية - حياد القضاة وقوة شرطة كوسوفو، ومقاضاة جميع المجرمين المشتبه فيهم، وضمان محاكمة عادلة لكل شخص - تمثيل كاف للأقليات	- سيادة القانون (الشرطة/الهيئة القضائية)	- سيادة القانون (الشرطة/الهيئة القضائية)
- قيام مؤسستي الحكم الذاتي المؤقتتين بوضع السياسات العامة واتخاذ الإجراءات الداعمة لتعزيز حرية التنقل العام - تباطؤ إدانة شاغلي الوظائف العامة لارتكابهم أعمال الاعتراض أو العنف	- انتقال الأقليات دون قيد ودون الاعتماد على الجيش أو الشرطة	- تمكين جميع الطوائف من التنقل بحرية في جميع أنحاء كوسوفو، بما في ذلك مراكز المدن، ومن استخدام لغاتها	- حرية التنقل	- حرية التنقل

الأهداف	الشروط الأساسية العامة	المعايير المرجعية	الإجراء المتخذ من قبل الكيانات المحلية
عمليات العودة وإعادة الإدماج	- لجميع سكان كوسوفو الحق في البقاء والحق في الملكية والحق في العودة باحترام في جميع أنحاء كوسوفو	- وضع شروط لعمليات العودة الآمنة والمستدامة وعمليات الإدماج - ضرورة حصول جميع المشردين داخليا على المعلومات اللازمة فيما يتصل بالقرارات المتعلقة بعمليات العودة - بدء عمليات العودة إلى المناطق الحضرية	- قيام الزعماء السياسيين للطوائف بالدعوة النشطة لعمليات العودة وإعادة الإدماج واستضافة زيارات الذهاب والمشااهدة - مشاركة القادة الرئيسيين لألبان كوسوفو في زيارات الذهاب والإعلام حيث يعيش الأشخاص المشردون داخليا
الاقتصاد	- وجود قاعدة مؤسسية قانونية سليمة لقيام اقتصاد السوق - ميزانية متوازنة - خصخصة الأصول المملوكة ملكية عامة	- قيام مؤسستي الحكم الذاتي المؤقتتين بتحديد مخصصات المخصصات الكافية لعمليات العودة وإعادة الإدماج - وضع إطار قانوني وتنظيمي كحد أدنى لتأمين الاستثمارات - تحسين جمع الضرائب والعائدات - إحراز تقدم في مجال الخصخصة	- قيام مؤسستي الحكم الذاتي المؤقتتين بتحديد مخصصات الميزانية اللازمة لعمليات العودة وإعادة الإدماج - تقديم الدعم لإنشاء إطار اقتصادي متين - قيام شاغلي الوظائف العامة بتقديم الدعم العام النشط للخصخصة
حقوق الملكية	- وجود مالك شرعي واضح لجميع الممتلكات، بما فيها الممتلكات العقارية والأراضي والمؤسسات وغيرها من الأصول المملوكة ملكية عامة	- إحراز تقدم ملحوظ في عمليات استرداد الممتلكات	- الامتثال لقرارات مديرية الإسكان والممتلكات ودعمها - قيام مؤسستي الحكم الذاتي المؤقتتين والمجالس البلدية بتقديم الدعم لعمليات إخلاء المساكن - مساهمة ميزانية كوسوفو في مديرية الإسكان والممتلكات

بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو	الأهداف	الشروط الأساسية العامة	المعايير المرجعية	الإجراء المتخذ من قبل الكيانات المحلية
الحوار مع بلغراد	- قيام علاقات طبيعية مع بلغراد ومع المناطق المجاورة الأخرى في نهاية المطاف	- معالجة القضايا العملية من خلال الاتصالات المباشرة - حل المشاكل بالحوار وتبادل الرسائل	- معالجة القضايا العملية من خلال الاتصالات المباشرة - حل المشاكل بالحوار وتبادل الرسائل	- مشاركة مؤسسي الحكم الذاتي المؤقتين في الفريق العامل الرفيع المستوى
				- التبادلية في الزيارات التي ستقوم بها مؤسستا الحكم الذاتي المؤقتان في بلغراد، والترحيب بالزائرين القادمين إلى برشتينا
فرقة حماية كوسوفو	- تخفيض عدد أفراد الوحدة بما يتناسب مع ولايتها	- خفض عدد أفراد الوحدة على النحو المناسب - الامتثال غير المشروط لولاية فرقة حماية كوسوفو	- خفض عدد أفراد الوحدة على النحو المناسب - الامتثال غير المشروط لولاية فرقة حماية كوسوفو	- المساندة النشطة من جانب شاغلي الوظائف العامة لتخفيض أعداد أفراد فرقة حماية كوسوفو ومشاركة الأقليات
	- مشاركة الأقليات	- إقامة علاقات مع جميع الطوائف ومشاركة الأقليات بدرجات متناسبة	- إقامة علاقات مع جميع الطوائف ومشاركة الأقليات بدرجات متناسبة	
